شهود الدفاع يواصلون الادلاء بافاداتهم في محاكمة صدام:

عمليات تجريف البساتين في الدجيل لم تكن من باب الانتقام

صدام حسين

محمود دياب احمد

بغداد ـ «القدس العربي» من ضياء السامرائي:

بدات صباح امس جلسة محاكمة الرئيس العراقي صدام حسين وسبعة من اعوانه في قضية الدجيل حيث تم الاستماع لشهادة اثنين من شهود النفي عن عواد البندر رئيس محكمة الثورة.

وبدات جلسة المحكمة، وهي الجلسة 29، بمثول الشاهد الاول من خلف ستار اعد في المحكمة لاسباب امنية، وقال انه كان محاميا منتدبا في محكمة الثورة.

واضاف «ليس لدي اي معلومات عن احداث الدجيل كوني لم اكن في العراق خلال الفترة من (5 تشرين الاول /اكتوبر 1982 وحتى 15 تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه) وسمعت عن الدجيل عن طريق اثارتها في محكمتكم».

واوضح الشاهد خلال اجابته على اسئلة المتهم عواد البندر ان «المحكمة كانت تنتدب محامين للمتهمين الذين ليس لديهم محامون».

وقال الشاهد خلال اجابته على اسئلة هيئة الدفاع عن المتهمين ان «رئيس الجمهورية لم يكن له تأثير على قرارات المحكمة».

ثم مثل الشاهد الثاني والذي ادلى ايضا بشهادته امام المحكمة من خلف ستار.

وقال الشاهد ان «المتهم عواد البندر رئيس محكمة الثورة المنحلة كان رحيما معي اثناء محاكمتي امام محكمة الثورة، عندما تم تقديمي كمتهم بتهمة سب وشتم الرئيس العراقي صدام حسين».

واضاف الشاهد، والذي كان يعمل كاسبا ومتقاعد حاليا، انه «لا توجد لدي معلومات عن قضية الدجيل وما سمعت به لم يكن دقيقا، حيث سمعت من هذا وذاك ان الرئيس صدام قد تعرض لحادث اغتيال في الدجيل».

وخلال اجابته عن سؤال للمتهم عواد البندر قال الشاهد «ان البندر قد انتدب لي محاميا حيث لم يكن لدي محام اثناء محاكمتي في محكمة الثورة، وكان يناديني بابني، ولم تكن اجواء المحكمة ارهابية».

وطلب السيد جعفر الموسوي المدعي العام من الشاهد ان يصف له اجواء محكمة الثورة وحجم قفص الاتهام فقال الشاهد «قاعة المحكمة كانت واسعة وكان يجلس على يميني رئيس المحكمة واثنان آخران، فيما كان الادعاء العام يجلس امامي، وكان على يساري عدد من المساطب التي جلس علي احداها المحامي الذي تم انتدابه لي».

وفي رده على سؤال آخر للمدعي العام عن سعة قفص الاتهام بالنسبة لعدد المتهمين قال الشاهد «لا اذكر بدقة، لقد كان يسع العديد».

الا ان المدعي العام ذكر الشاهد انه تحت القسم وطلب منه التحديد فقال الشاهد «كان قفص الاتهام يسع من (10ـ15) متهما».

واعترض المتهم البندر على سؤال المدعي العام فيما يتعلق بسعة قفص الاتهام قائلا «لا يحق له (الادعاء) ان يسأل شاهدا كان منذ 25 عاما في قفص الاتهام».

ورد القاضي رؤوف بالقول «لا يحق لك (البندر) ان تتدخل بامور المدعي العام لانه من حقه ان يسال كيفما يشاء».

وسال دفاع المتهمين الشاهد «هل تدخل الرئيس صدام في اصدار الحكم عليك رغم انك كنت محالا للمحكمة بتهمة سب وشتم الرئيس؟».

واجاب الشاهد «لا لم يتدخل الرئيس بالحكم حيث تم الافراج عني».

وقال الشاهد محمد زمام عبد الرزاق محافظ صلاح الدين ووزير الداخلية السابق ان تجريف البساتين والاراضي في الدجيل لم يكن بدافع انتقامي من قبل الرئيس صدام حسين بل تم التخطيط لذلك قبل عام 1982 من اجل التصميم العمراني.

واضاف زمام، الذي تولى وظيفة محافظ صلاح الدين بعد عام ونصف العام من وقوع احداث الدجيل، «لقد تم تعويض اهالي البساتين التي تم تجريفها تعويضا مجزيا».

من جانبه نفى مرافق شخصي لبرزان التكريتي خلال جلسة المحاكمة ان يكون قد شاهد أي قوات امنية تطوق الدجيل عند زيارة برزان للمنطقة، فيما قال شاهد آخر ان برزان زار الدجيل في اليومين اللذين اعقبا الحادث بصفته مسؤول حماية وليس بصفته رئيس المخابرات.

وقال الشاهد في شهادته التي ادلى بها امس من وراء ستار «ان برزان اطلق سراح 70 معتقلا كانوا محتجزين في الفرقة الحزبية في الدجيل».

ونفى الشاهد، في رده على سؤال من المدعي العام، معرفته باسماء بعض مدراء جهات المخابرات والعاملين فيها، وقال «لا اعرف اسماءهم لانني لم احاول التعرف عليهم خشية الوقوع في مشاكل قد تلحق بي جراء الخوض بأمور ليست من اختصاصي».

وقال برزان «ان الشاهد امتنع عن اجابة اسئلة المدعي العام بغية عدم الحاق الاذى بهؤلاء الاسماء».

وازاء رفض الشاهد، طلب المدعي العام من المحكمة ان يقدم شهود النفي ما يثبت انهم عملوا في مراكز حساسة في الدولة سابقا.

وقال الشاهد «انه اصبح المرافق الشخصي لبرزان منذ ان تطوع في المخابرات بتاريخ العاشر من تشرين الاول (اكتوبر) من عام 1978 وحتى عام 1982». يذكر ان الشاهد من ضمن الموقوفين بتهمة اخرى.

واستمعت المحكمة الى شهادة مرافق شخصي آخر لبرزان التكريتي، وهو الثاني امس الذي يدلي بشهادته لصالح برزان فقال «ان برزان زار الدجيل في اليومين اللذين اعقبا حادثة اغتيال الرئيس العراقي المخلوع بصفته مسؤول حماية امن الرئيس وليس بصفته رئيس جهاز المخابرات».

بعد ذلك أمر القاضي بحضور الشاهد التالي وهو برزان عبد الغفور سليمان المجيد وكان يعمل عميد ركن في الحرس الجمهوري الخاص وهو شاهد دفاع عن الرئيس صدام حسين.

وافاد برزان عبد الغفور انه «في يوم الحادث عام 1982 كنت (برتبة) ضابط ملازم وعرفت ان الرئيس تعرض لمحاولة اغتيال في الدجيل واستفسرت فيما بعد فعرفت ابعاد محاولة الاغتيال بالقرب من البساتين في الدجيل، وعرفت ان فصيل الحماية الخاص بالرئيس تعاملوا مع الموقف ووجدوا مخازن اسلحة واجهزة اتصال بعيدة المدى في الدجيل».

مقتل جنديين اخرين يؤكد تزايد العمليات ضد القوات البريطانية في جنوب العراق

لندن ـ «القدس العربي»:

قالت صحيفة «الاندبندنت» ان معدل الهجمات التي يتعرض لها الجيش البريطاني في جنوب العراق تصل الى 59 هجوما في الشهر، ولاحظ العسكريون زيادة بنسبة 26 بالمئة مع بداية هذا العام مقارنة مع عام 2005 الماضي.

وجاء الحديث عن استهداف الجيش في الوقت الذي اعلن فيه الجيش البريطاني عن مقتل جنديين له في البصرة، جنوب العراق. وقالت الصحيفة ان تصاعد العمليات ضد الجيش قد يؤدي لضغوط جديدة علي الحكومة لسحب القوات سريعا بدلا من الانتظار حتى يتراجع العنف.

وكشف وزير الدفاع ديز براون عن عدد الهجمات التي تستهدف البريطانيين في جواب مكتوب على سؤال وجهه له مجلس العموم، وتظهر الارقام ان عدد الهجمات يتزايد كل شهر. وحسب جواب الوزير، فقد تعرضت القوات البريطانية في العراق الى 36 هجوماً في كانون الثاني (يناير)، و41 هجوماً في شباط (فبراير)، و57 هجوماً في آذار (مارس)، و103 هجمات في نيسان (ابريل) من العام الحالي، فيما بلغ اجمالي العمليات 237 هجوماً حتى نهاية الشهر الماضي، اي بمعدل 59 هجوماً في الشهر، بالمقارنة مع 562 هجوماً تعرضت لها القوات البريطانية في المحافظات العراقية الجنوبية طوال العام الماضي، اي بمعدل 47 هجوماً في الشهر.

وشهدت مدينة البصرة اسوأ اعمال العنف بين مدن الجنوب حيث تم تسجيل 71 هجوماً خلال الشهر الماضي فقط، في حين شهدت محافظة ميسان 23 هجوماً والتي تعتزم القوات البريطانية تسليمها لقوات الامن العراقية خلال الصيف الحالي.

وكان رئيس الوزراء البريطاني قد نسب زيادة العمليات الى ما اسماه يأس الارهابيين الذين حاولوا منع تشكيل حكومة عراقية دائمة.

وكان بلير في اجتماعه مع الرئيس الامريكي جورج بوش قد تجنب الحديث عن موعد لسحب القوات من العراق، ولكن مراقبين قالوا ان رفض بلير تحديد موعد زمني والاكتفاء بالقول انه سيبقى في العراق حتى انهاء المهمة يجعل من البريطانيين هدفا لرصاص العراقيين.

وكان وزير الدفاع قد رفض تاكيد ان عددا كبيرا من الجنود يتهربون من الخدمة في العراق، وزيادة اعداد الجنود المتغيبين عن الجيش بدون اذن على امل الهروب من جحيم الحرب.

وكانت هيئة الاذاعة البريطانية (بي بي سي) قد ذكرت ان 1000 جندي اختفوا عن وحداتهم لمدد تزيد عن الشهر وخرجوا بدون اذونات.

ولكن صحيفة «التايمز» قالت ان 3000 جندي بريطاني تغيبوا عن الخدمة بدون اذن منذ بداية حرب العراق عام 2003 وان 1000 منهم لا يزالون مفقودين استناداً الى ارقام وزارة الدفاع البريطانية.

وقالت الصحيفة ان عدد الجنود الفارين الذين تمكنوا من تجنب الاعتقال من قبل الشرطة العسكرية الملكية ارتفع منذ غزو العراق مما يعزز الشكوك بان هناك عدداً كبيراً من الجنود البريطانيين يلجأون الى الفرار لرفض الخدمة في المواقع القتالية.

لكن وزارة الدفاع البريطانية نفت وجود اي دليل على ان الجنود يفرون من الخدمة بسبب حرب العراق.

ونسبت الصحيفة الى متحدثة باسم الوزارة قولها ان «الادلة الاكثر تداولاً تشير الى ان الجنود تغيبوا عن الخدمة بدون اذن لاسباب شخصية وعائلية»، غير انها اشارت الى ان عدد الجنود المفقودين منذ بداية حرب العراق تضاعف ثلاث مرات العام الماضي بالمقارنة مع العام 2003.

وقالت ان جستين هيوستون روبرتس محامي الملازم الطيار مالكولم كندال سميث الذي صدر بحقه حكم بالسجن ثمانية اشهر لرفضه التدريب استعداداً للتوجه الى العراق اكد انه «يتلقى اتصالات كثيرة من جنود يريدون الفرار من الخدمة وان عدد هؤلاء يتزايد».

اختطاف فلسطينيين بينهم شيخ عجوز فلسطيني في بغداد

بغداد ـ «القدس العربي»:

قامت مجموعة من قوات لواء الذئب التابعة لوزارة الداخلية العراقية مسنودة بقوات الاحتلال الامريكي بمداهمة المجمع الفلسطيني في منطقة البلديات جنوب شرق بغداد في الساعة الثانية والنصف بتوقيت القدس من فجر امس بالوقت الذي يحضر فيه مثل هذه المداهمات في اوقات حظر التجول وقامت هذه القوات باطلاق قنابل صوتية وتكسير العديد من منازل الفلسطينيين في المجمع ثم اقتحام الشقق والعوائل ترتدي الملابس الداخلية للنوم، ثم بعدها قاموا باعتقال مجموعة كبيرة من المواطنين الفلسطينيين عشوائيا بينهم الشيخ صبحي قطيش ابو ثامر (75 عاما) إمام وخطيب جامع القدس الفلسطيني بالحي وقاموا باجباره بالسير عاريا امام المواطنين ليقتادوا المواطنين الى جهة مجهولة.

وبنفس الصعيد ناشدت العوائل الفلسطينية الحكومة الفلسطينية والسلطة الفلسطينية لانقاذهم من المجازر التي ترتكب بحقهم وتهديدهم بالرحيل من العراق خلال عشرة ايام فقط من قبل ميليشيات تطلق على نفسها (كتائب تحرير العراق) بعد سلسلة من الاعتداءات قامت بها بعد صدور فتوى المرجع الديني علي السيستاني واستهدافها لاربعة فلسطينيين بالقتل وجرح ثلاثة آخرين بجروح خطيرة خلال الايام العشرة الماضية. يذكر ان اللاجئين الفلسطينيين بالعراق والبالغ عددهم عشرين الف يطالبون الدول العربية بفتح الحدود لهم للعودة الى ديارهم التي هجروا منها عام 1948.

عشرات القتلى في اعمال عنف طغت على محاكمة صدام

بغداد ـ من عمار كريم:

قتل 54 شخصا في هجمات متفرقة في العراق امس الاثنين، بينهم 17 شخصا لقوا مصرعهم في انفجار سيارتين مفخختين في حي الاعظمية السني في بغداد و14 عاملا سقطوا في انفجار عبوة ناسفة لدى مرور باص صغير شمال العاصمة العراقية.

وتزامنت اعمال العنف هذه مع استئناف محاكمة الرئيس السابق صدام حسين وسبعة من مساعديه، بينما دعا نواب عراقيون الى وقف العنف في البلاد.

وقال مصدر في وزارة الداخلية رفض كشف اسمه «قتل 17 شخصا واصيب 31 بانفجار سيارتين مفخختين في الاعظمية (شمال)».

واوضح ان «سيارة مفخخة مركونة انفجرت حوالي الساعة 13,00 (09,00 ت غ) ما ادى الى مقتل 12 شخصا واصابة 24 اخرين بجروح جميعهم من المدنيين».

وتابع «بعد وقت قصير انفجرت سيارة مفخخة ثانية على مقربة من مرقد الامام الاعظم لتقتل خمسة اشخاص وتصيب سبعة اخرين بجروح، جميعهم من المدنيين».

وقتل سبعة اشخاص واصيب تسعة اخرون بجروح في انفجار عبوة ناسفة كانت موضوعة تحت حافلة لنقل الركاب في منطقة الكاظمية الشيعية (شمال)، بحسب مصدر امني عراقي.

من جهة اخرى، اعلن مصدر امني «مقتل ثلاثة عراقيين واصابة خمسة آخرين بجروح في انفجار سيارة مفخخة استهدفت دوريات للشرطة في تقاطع المسبح بالقرب من مبنى السفارة الالمانية وسط بغداد».

وفي هجوم مستقل، قتل ثلاثة من رجال الشرطة في اطلاق نار من مسلحين مجهولين يستقلون سيارة في حي اليرموك (غرب)، بحسب مصدر في الشرطة.

كما قتل مدنيان وجرح اخر بانفجار عبوة ناسفة في منطقة جسر ديالى (جنوب بغداد)، حسبما اعلن مصدر في الشرطة.

من ناحية اخرى، اعلن مصدر طبي في مستشفى ابن النفيس ان «المستشفى تسلم جثة قتيل واستقبل ثلاثة جرحى اصيبوا بانفجار عبوة ناسفة صباح اليوم (امس) في منطقة الكرادة (وسط بغداد)».

كما افاد مصدر امني عراقي ان «مسلحين مجهولين اغتالوا محمود جاسم محمد الاستاذ في جامعة المستنصرية، عندما اطلقوا النار عليه وهو يستقل سيارته عائدا الى منزله».

وفي بعقوبة (60 كلم شمال شرق)، اعلن مصدر في الشرطة «مقتل 14 عاملا واصابة 17 آخرين بجروح في انفجار عبوة ناسفة عند مرور باص يقلهم باتجاه احد معسكرات منظمة مجاهدي خلق الايرانية المعارضة حيث يعملون بأجر يومي».

واوضح ان «الحادث وقع في منطقة الخالص التابعة لمحافظة ديالى».

وفي الحلة (100 كلم جنوب)، اعلن مصدر في الشرطة ان «مسلحين مجهولين قتلوا شخصين احدهما عنصر في مغاوير الشرطة والاخر مدني في منطقة جرف الصخر» فيما اصيب عشرة مدنيين بجروح عندما سقطت اربع قذائف هاون مجهولة المصدر على منطقة الاسكندرية.

وفي مدينة السماوة (270 كلم جنوب غرب بغداد)، اعلن مصدر في الشرطة ان «ثلاثة مسلحين ملثمين اغتالوا احد عناصر استخبارات شرطة المدينة امام منزله في منطقة الرميثة شمال السماوة».

وفي بيجي (200 كلم شمال بغداد)، اعلن مصدر امني «مقتل المحامي علي تحسين ذنون على يد مسلحين مجهولين عندما اطلق هؤلاء النار على ذنون وهو يستقل سيارته عند الصباح الباكر».

وفي كركوك (255 كلم شمال)، افادت الشرطة عن «مقتل جنديين عراقيين واصابة ضابط بجروح في اطلاق نار استهدف سيارتهم المدنية عندما كانوا على الطريق الرئيسي جنوب كركوك».

وفي مدينة الكوت (175 كلم جنوب بغداد)، اعلن مصدر في الشرطة «العثور على تسع جثث مجهولة الهوية في شمال المدينة».

واوضح ان «دوريات الشرطة عثرت على ست جثث لاشخاص موثوقي الايدي ومعصوبي الاعين قتلوا رميا بالرصاص ويرتدون زي قوات الامن العراقي في منطقة الصويرة (50 كلم جنوب بغداد)» بالاضافة الى «ثلاث جثث لمدنيين مجهولي الهوية تعرضوا للتعذيب قبل قتلهم بالرصاص في منطقة الوحدة (40 كلم جنوب بغداد)»، بحسب المصدر نفسه.

من جانبها، اعلنت وزارة الدفاع العراقية في بيان «اعتقال ستة ارهابيين مرتبطين بتنظيم القاعدة، ثلاثة منهم اعتقلوا في منطقة الاعظمية في بغداد ورابع في الموصل (375 كلم شمال) واثنان في الرمادي (غرب)» خلال الساعات الاربع والعشرين الماضية.

من جهة اخرى، انتقد النائب عقيل عبد الحسين عن لائحة الائتلاف العراقي الموحد الشيعية الاوضاع الامنية في البلاد متهما «قوات الاحتلال» بانها «اربكت الوضع الامني في البصرة» كبرى مدن الجنوب.

وقال ان «قوات الاحتلال هي التي اربكت الوضع الامني في مدينة البصرة والحملة الاعلامية التي شنت على المدينة كان القصد منها تغطية ممارسات قوات الاحتلال».

وتشهد البصرة (550 كلم جنوب بغداد) منذ اسابيع حملة من الاغتيالات واعمال عنف.

من جهته، تحدث النائب جلال الدين الصغير من لائحة الائتلاف الشيعي عن الارهاب المتفشي في محافظة ديالى (شمال شرق بغداد).

واشار الى ان «هناك ثمة سكوت واضح من قبل قوات الاحتلال عما يجري في هذه المحافظة من اعمال عنف وارهاب وقتل على الرغم من موقع المحافظة الاستراتيجي الذي يربط الشمال بالوسط». وحمل الصغير القوات الامريكية المسؤولة عن الملف الامني في المحافظة مسؤولية «تدهور الوضع الامني في المحافظة».

كذلك حمل مجلس المحافظة المسؤولية لانه لم يقم بأي شيء تجاه السكان هناك. ووافق مجلس النواب على طلب الصغير تشكيل لجنة للطوارىء لمتابعة اوضاع هذه المحافظة. (رويترز)

المالكي قد يلجأ لاختيار المرشحين لحقيبتي الداخلية والدفاع بنفسه

بغداد ـ «القدس العربي»:

قال عباس البياتي عضو مجلس النواب عن قائمة الائتلاف العراقي الموحد امس ان رئيس الوزراء السيد نوري المالكي قد يلجأ الى اختيار المرشحين لحقيبتي الداخلية والدفاع بنفسه وعرضهم على البرلمان للمصادقة على ترشيحهما.

وأوضح البياتي انه «اذا تعذر توافق الكتل على مرشحين لشغل هذين المنصبين فان المالكي قد يلجأ الى اختيار المرشحين بنفسه وعرض أسمائهما على البرلمان للمصادقة على ترشيحهما، كحل أخير».

من جانبه، قال حميد مجيد موسى عضو البرلمان عن القائمة العراقية ان «المتطلبات العالية للشروط الواجب توفرها في شخص وزيري الدفاع والداخلية تحول دون الوصول الى اختيار الشخص المناسب لهذين المنصبين».

وأضاف لكن كل الاراء والمباحثات تشير الى ان الوزيرين لن يكونا من خارج المرشحين المتداولة اسماؤهم حاليا في وسائل الاعلام».

وأشار الى أن «جميع الكتل تدقق في الاختيارات بشكل دقيق، فحين تتفق 3 كتل تعترض الرابعة بموجب سبب تطرحه حول شروط أهلية المرشح».

وقال ان «التوصل الى اتفاق بموجب هذه الصيغة سيحتاج الى وقت لاقناع جميع الاطراف بشخصية معينة».

وحول مدى التزام القوائم بتجاوز الموضوع الطائفي ووضع مصلحة العراق قبل المصلحة الفئوية اكتفى موسى بالقول انه «يجب على القوائم التحلي بهذه الروحية اذا أرادوا أن يصلوا الى مرشح يؤدي مهامه على أكمل وجه وأن يكون ولاؤه للعراق لا لحزب أو فئة». واختتم بالقول «ان الاجواء قد تكون ايجابية للاتفاق على مرشح».

وحدة الحكومة العراقية الجديدة على المحك بعد الفشل في تعيين وزيري الداخلية والدفاع

بغداد ـ من مريم قرعوني وفردريك دال:

قال مسؤولون الاحد ان الزعماء العراقيين اخفقوا في الوفاء بمهلة حددوها بأنفسهم لتعيين وزيرين جديدين للداخلية والدفاع مما يمثل انتكاسة مبكرة لمساعي الحكومة لكبح العنف المنتشر على نطاق واسع. ودارت ايضا مشاحنات بين جماعات دينية وعرقية متنافسة حول صلاحيات رئيس البرلمان السني بعد ثمانية ايام من تولي الحكومة التي تطلق على نفسها اسم حكومة الوحدة الوطنية السلطة في البلاد. وسلطت الخلافات مجددا الضوء على صعوبة المهمة الملقاة على عاتق رئيس الوزراء نوري المالكي في الامساك بزمام تحالف تعول عليه واشنطن في معالجة العنف الطائفي الذي يهدد بتمزيق العراق. وقالت الشرطة ان شخصين قتلا كما اصيب 17 اخرون عندما انفجرت قنبلتان في تتابع سريع على جوانب طرق في بغداد صباح الاحد. وفي المساء انفجرت قنبلة اخرى مماثلة كانت تستهدف دورية للجيش العراقي لتقتل مدنيا وتصيب عشرة اخرين بجروح.

وقال الجيش الامريكي ان قواته لا تزال تبحث عن طائرة هليكوبتر وطاقمها المؤلف من طيارين اثنين بعد تحطمها في محافظة الانبار بغرب العراق السبت. وقال الجيش ان سقوط الطائرة لم يكن فيما يبدو بفعل نيران المسلحين. واعلن المالكي عن تشكيل ائتلافه الموسع الذي يضم الشيعة والاقلية السنية والاكراد يوم 20 ايار (مايو) واضطر تحت وطأة جدل متزايد الى ترك منصبي وزيري الدفاع والداخلية شاغرين رغم انهما من المناصب المهمة لاستعادة الاستقرار بالبلاد بعد ثلاث سنوات من سقوط نظام صدام حسين. وقال مفاوضون انه سيتم شغل هذين المنصبين المهمين في غضون اسبوع. لكن اجتماعا ضم شخصيات بارزة مساء السبت اخفق في التوصل الى اتفاق حول الاسماء المطروحة. وقال عدنان الدليمي رئيس جبهة التوافق العراقية الكتلة السنية في الحكومة «لم يتم التوصل الى اتفاق».

واضاف انه يتعين على رئيس الوزراء الانتهاء من هذه القضية خلال يومين. وبينما تتمتع الاغلبية الشيعية بسلطات كبيرة الا ان دعم السياسيين السنة يعد حيويا لان المسلحين يستمدون دعمهم من طائفة الاقلية السنية التي كانت مهيمنة في عهد صدام حسين. وذكرت مصادر حزبية ان القضية تعقدت بسبب التشاحن داخل الجماعات الشيعية والسنية التي ستتولى كل منهما وزارة من الوزارتين وايضا بسبب الخلافات بين بعضهم البعض. وكانت وزارة الداخلية بوجه خاص محل جدال كبير. فقد اتهم الوزير السابق بالفشل في منع ميليشيات فرق الاعدام التابعة للشيعة من العمل داخل الشرطة. والانتهاء من تعيين وزيرين للداخلية والدفاع مهم ايضا لاي خطط تتعلق ببدء انسحاب القوات الاجنبية من العراق والبالغ عددها 150 الف جندي معظمهم من الامريكيين.

وقال المالكي الاسبوع الماضي انه قد يعهد الى جيشه الجديد المدرب وقوات الشرطة والتي قد يصل عددهما الى نحو 325 الفا بحلول كانون الاول (ديسمبر) مسؤولية الامن في جميع المناطق العراقية بحلول نهاية عام 2007. وقال مسؤول عسكري امريكي كبير امس ان القوات الامريكية قد تسلم السيطرة في بغداد للشرطة المحلية بحلول نهاية 2006. لكن السفير الامريكي لدى العراق زلماي خليل زاد حذر في تصريحات نشرت الاحد من الاسراع في سحب القوات. وقال في تصريحات لمجموعة صحف كوكس «هناك تحد في التأخر في البقاء وهناك تحد في التعجل بالرحيل. اذا تعجل المرء الرحيل فان الاخطار ستكون جسيمة».

ويشعر كثيرون من السنة بعدم الثقة في الجيش الامريكي وهو ما قد يتفاقم مع تردد اتهامات للجيش بارتكاب اعمال وحشية في مدينة الحديثة. وقال مسؤول امريكي في واشنطن يوم الجمعة ان جنودا من مشاة البحرية قد يواجهون اتهامات جنائية منها القتل فيما يتعلق بمقتل ما يصل الى 24 مدنيا عراقيا في المدينة الواقعة بغرب البلاد في تشرين الثاني (نوفمبر). وفي مدينة الرمادي معقل المسلحين قال عبد محمد فلاح وهو محام في الخامسة والاربعين من عمره ان «القوات الامريكية ارتكبت من الجرائم ضد الشعب العراقي اكثر مما تظهره وسائل الاعلام».

ويقول قادة امريكيون ان جنودهم يخضعون لاوامر صارمة بعدم استخدام القوة الا في حالة الضرورة وتجنب سقوط قتلى بين المدنيين. وفي نزاع سياسي اخر يمثل محكا لوحدة الحكومة ذكرت مصادر برلمانية ان البرلمان الذي يضم 275 عضوا عقد جلسة مغلقة الاحد لمناقشة طلب تقدمت به كتل كردية وشيعية للحد من سلطات رئيس البرلمان السني. وقالت المصادر ان الاحزاب الشيعية والكردية تريد من البرلمان اتخاذ قرار يلزم رئيسه محمود المشهداني بالتشاور مع النواب الشيعة والاكراد قبل اتخاذ أي قرارات. ولكن في دلالة على حساسية الامر قرر النواب بدون نقاش احالة القضية الى البرلمان. ولم يتضح متى قد يجتمعون. (رويترز)

هيمنة الاحزاب والقوى الاقليمية تدفع الحكومة لاقالة مسؤولين

البصرة ثغر العراق الباسم تدمن الخوف والبكاء بعد تصاعد العنف فيها

بغداد ـ «القدس العربي» ـ هاني عاشور:

لم تكن البصرة التي يسميها العراقيون بثغر العراق الباسم قد شهدت حوادث قتل وتهجير كالتي تشهدها اليوم عبر تاريخها، في وقت تشير فيه مصادر الى ان الجثث الناتجة عن الاغتيالات والتفجيرات في المدينة قد تجاوز عددها مئة جثة شهريا، ما حول هذه المدينة الى مدينة للبكاء والخوف.

وازاء توتر الاوضاع في المدينة التي ظلت تشهد هدوءا نسبيا مقارنة بمدن العراق الاخرى بعد عامين من الاحتلال الامريكي فانها اصبحت اليوم مدينة خوف وانفلات امني يمكن ان يؤثر على العراق بكامله باعتبار ان هذه المدينة تمثل بوابة العراق التجارية كمصدر لتصدير النفط واستقبال البضائع عن طريق البحر.

ويؤكد هذه الحقائق نائب رئيس جمهورية العراق عادل عبد المهدي الذي يشرف على لجنة رئاسية لمعالجة ازمات البصرة والتدهور فيها، اذ يقول ان الوضع في مدينة البصرة ما زال يثير تخوفا لدى المسؤولين العراقيين و ان وفدا رفيع المستوى سوف يغادر الى البصرة لوضع معالجات للتوتر الجاري، مؤكدا ان موقع هذه المدينة المهم وسط دول اقليمية ثلاثة هي ايران والكويت والسعودية يعد واحدا من الاسباب المهمة التي اوصلت الامور الى هذا الحد.

وتشهد البصرة عدة صراعات مختلقة منها ما بين احزاب شيعية ـ شيعية، واحزاب وقوى دينية سنية – شيعية، وقوى مهيمنة من خارج البلاد مع قوى داخلية، اضافة الى صراع بين اهالي المدينة والقوات البريطانية المهيمنة عليها منذ الاحتلال والتي عادة ما تشتبك مع الاهالي في صدامات كبيرة كان آخرها اسقاط طائرة مروحية بريطانية قبل اسابيع ادى الى تجدد الصراع المسلح بين القوات البريطانية واهالي المدينة، وشهدت البصرة عمليات تهجير لبعض اهالي السنة بعد ان جاءها مهجرون شيعة من مدن سنية بسبب اعمال العنف الطائفي ما ادى الى توتر الاوضاع فيها بشكل كبير.

لكن محافظ البصرة محمد مصبح الوائلي يقول «اعتبر الاحوال الامنية المتدهورة في البصرة بالنظر الى الحجم الاقتصادي والجماهيري الكبير.. والموقع الجغرافي للمدينة (البصرة)، فان الوضع الامني يعتبر جيدا.. قياسا بالوضع في بقية مدن العراق».

ويشير المحافظ الوائلي الذي دخل صراعات مع بعض الاحزاب المتنفذة في مدينة البصرة الى الطلبات المتكررة لاقالة مدير شرطة البصرة، بقوله «لقد طالبنا مرارا وتكرارا باقالة مدير الشرطة.. للوصول الى حالة امنية افضل».

الا ان مجلس الرئاسة العراقي قد اعلن في بيان له السبت الماضي عن تشكيل وفد رسمي لزيارة البصرة، للاطلاع على مجريات الامور هناك وسيكون للوفد صلاحية الاقالة والتعيين للمسؤولين في المدينة لاعادتها الى ما كانت عليه بعد اتهام مسؤولين بالوقوف وراء اعمال العنف تحت غطاء ودعم من ميليشيات حزبية ودينية.

وكان قد زار نائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي البصرة قبل اسبوعين، بعد ازدياد التوتر الامني والسياسي في المدينة عقب اتهامات اطلقها المحافظ قال فيها ان جهات دينية وسياسية تعمل على زعزعة الوضع الامني في البصرة، وكان ابرز من اتهمهم المحافظ الشيخ محمد فلك المالكي ممثل السيد السيستاني في مدينة الزبير.

وحدثت اثر ذلك مظاهرات وتوترات امنية القت بظلالها على الحياة في المحافظة، لكن الوائلي اصدر بيانا الاسبوع الماضي اعلن فيه احتواء الازمة التي نشبت بينه وبين اطراف دينية وسياسية في المحافظة، وقال «ان للمرجعية الدينية مقاما مقدسا لدينا».